اقتصاد

ترقب مصير أنبوب الغاز الجزائري مع تونس

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أثار اتفاق الطاقة الجديد بين الجزائر وإيطاليا تساؤلات تونسية بشأن مصير أنبوب الغاز الجزائري العابر للتراب التونسي، بعد اتفاق جزائري إيطالي بشأن مشروع خط أنابيب جديد يربط الجزائر بجزيرة سردينيا الإيطالية، سينقل الغاز والهيدروجين والأمونياك والطاقة الكهربائية.

وجاء الاتفاق الجديد في إطار محادثات أجراها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بالقصر الرئاسي بالعاصمة الجزائر، مع رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، التي تجري زيارة غير محددة المدة إلى البلاد، وفق ما بثه التلفزيون الرسمي الجزائري أول من أمس الإثنين.

وتساءل تونسيون عن مآل أنبوب الطاقة العابر للأراضي التونسية، في ظل الاتفاقات الجزائرية الإيطالية الجديدة، بعد أكثر من 4 عقود من استغلاله لنقل الغاز الجزائري نحو إيطاليا.

وقال خبير الطاقة التونسي عماد الدرويش إن الجزائر ستواصل استغلال الأنبوب العابر للتراب التونسي، مؤكداً أن الإعلان عن إحداث أنبوب نقل بحري جديد لا يتعدّى إعلان نوايا سياسية. وأفاد الدرويش في تصريح لـ«العربي الجديد» بأنّ مشروع الأنبوب البحري لنقل الغاز الجزائري نحو سردينيا الإيطالية، أو ما يعرف بمشروع «قالزي»، يراوح مكانه منذ سنوات طويلة، مؤكداً أن تنفيذه سيحتاج لسنوات طويلة وكلفة عالية لمد الأنابيب في البحر الأبيض المتوسط. وأضاف خبير الطاقة أنّ الجزائر ستحتاج، فضلاً عن الإمكانات الكبيرة لتنفيذ المشروع، إلى تطوير حقول استكشاف الغاز التي ستتطلب ما لا يقل عن 5 سنوات وفق تقديره. واعتبر المتحدث أنّ الحل الأقل كلفة لنقل الغاز الجزائري نحو الضفة الشمالية للمتوسط يمر عبر تونس، وذلك لاختصار المسافة والكلفة.

وتتوقع تونس هذا العام استخلاص 1884 مليون دينار بعنوان الإتاوة الموظفة على الغاز الطبيعي الجزائري العابر للبلاد التونسية على أساس كميات ستبلغ 25 مليار متر مكعب، وفق ما ورد في وثيقة الموازنة التونسية (الدولار = نحو 3,1 دنانير).

ومنذ ستينيات القرن الماضي تتيح تونس عبر أراضيها نقل الغاز الجزائري إلي إيطاليا، في إطار عقود الاستغلال المبرمة مع شركة «إيني». ويؤمّن أنبوب الغاز العابر الأراضي التونسية المعروف بـ«خط الأنابيب عبر المتوسط» وصول الغاز الطبيعي من الجزائر عبر تونس إلى صقلية، ثم إلى الأراضي الإيطالية.

ويمتد أنبوب نقل الغاز الجزائري 400 كلم داخل الأراضي التونسية من الحدود التونسية الجزائرية إلى سواحل الهوارية شمالاً، ومكن من نقل 12 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي قبل 2015. وتتلقى تونس رسوم نقل بنسبة 5,25 - 6,75 بالمائة من حجم الغاز المنقول. وتمثل الإتاوة الموظفة على أنبوب تصدير الغاز الجزائري نحو أوروبا عبر تونس أحد مصادر الدخل الذاتي غير الضريبة المرسمة في الموازنة، إذ تُضبط تقديراتها على أساس كميات الغاز العابرة للبلاد التونسية.

وفي يناير/ كانون الثاني 2020 توصلت شركة الكهرباء والغاز الحكومية إلى اتفاق مع شركة «سوناطراك» الجزائرية حول عقد شراء وبيع الغاز الطبيعي سيجرى بمقتضاه تزويد تونس بالغاز الجزائري إلى غاية عام 2027، وذلك في إطار تمديد اتفاقية مبرمة بين الجانبين التونسي والجزائري منذ مارس/ آذار 1997.

انكماش المصانع اليابانية

أظهر مسح، أمس الثلاثاء، انكماش نشاط المصانع في اليابان للشهر الثالث على التوالي في يناير/ كانون الثاني، مع استمرار ضعف الصادرات وسط تدهور التوقعات العالمية. وسجل مؤشر جيبون بنك لمديري مشتريات قطاع الصناعات التحويلية 48,9 في قراءة أولية بعد تعديلها، في ضوء العوامل الموسمية، وذلك دون تغيير عن القراءة النهائية في الشهر السابق. وظل المؤشر دون حاجز 50 نقطة، الفاصل بين النمو والانكماش، للشهر الثالث على التوالي، بعد أن سجل الرقم النهائي لشهر ديسمبر/ كانون الأول أسرع انخفاض في 26 شهراً. وأظهرت بيانات مؤشر فرعي انخفاض إنتاج المصانع والطلبيات الجديدة للشهر السابع على التوالي، وإن كان بوتيرة أبطأ من الشهر الماضي.

(Getty)

أخبار مختصرة

مليون سيارة كهربائية من هيونداي

قالت مجموعة هيونداي موتور الكورية الجنوبية، إن إجمالي مبيعاتها العالمية من السيارات الكهربائية قد تجاوز مليون وحدة في عام 2022، وذلك بعد 11 عاماً من دخولها إلى السوق. وأوضحت الشركة، في بيان، وفق وكالة يونهاب، امس، أن هيونداي استحوذت على نحو 601,4 ألف وحدة من إجمالي السيارات الكهربائية المبيعة، فيما استحوذت شقيقتها الاصغر «كيا» على حوالي 420,8 الف وحدة. وفي عام 2022 وحده، باعت المجموعة نحو 371,8 الف وحدة من المركبات الكهربائية، بزيادة حادة بلغت نسبتها 101,3% عن عام 2019. واظهرت البيانات ايضاً ان الطراز الاكثر شعبية حتى الآن هو «هيونداي كونا» الذي سجل 256,9 الف وحدة، يليه «كيا نيرو» بـ 200,3 الف وحدة، و«هيونداي إيونيك 5» بحوالي 165,6 الف وحدة.

إنفاق صيني ضخم على التطوير

كشفت الهيئة الوطنية للإحصاء في الصين، أمس الثلاثاء، عن ان إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بلغ 3,09 تريليونات يوان (456 مليار دولار) في العام الماضي 2022، بزيادة بلغت نسبتها 10,4% على اساس سنوي. وقالت الهيئة في بيان، وفق وكالة انباء الصين الجديدة «شينخوا»، إن إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير، بلغ 2,55% من الناتج المحلي الإجمالي. وعززت الصين بحوثها في قطاعات جديدة خلال السنوات الخمس الماضية، وهي: التكنولوجيا الفائقة «الهايتك»، والتكنولوجيا العسكرية، واشباه الموصلات، وخدمات البث والبرمجة، إلى جانب الصناعات العسكرية.

الذهب يرتفع

سجلت اسعار الذهب ارتفاعاً ليحقق مكاسب جديدة، أمس، وسط تراجع للدولار، فيما يترقب المستثمرون بيانات اقتصادية اميركية، هذا الاسبوع، وقد تؤثر على استراتيجية مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الاميركي) بشأن اسعار الفائدة. وتجاوز الذهب في المعاملات الفورية 1935 دولاراً للاوقية (الاونصة). كما صعدت العقود الاميركية الآجلة فوق 1935 دولاراً. وهبط مؤشر الدولار 0,2%، مما يجعل السبائك المسعرة بالعملة الاميركية ارخص لحائزي العملات الاخرى.

ضغوط أميركية على الصين لوقف استيراد النفط الإيراني

لندن ـ **العربي الجديد**

قالت الولايات المتحدة الأميركية إنها ستزيد الضغط على الصين لوقف شراء النفط الإيراني، حيث يسعى البيت الأبيض إلى فرض عقوبات تهدف إلى كبح أنشطة طهران النووية، فيما قفزت صادرات إيران من الخام إلى أعلى مستوياتها في أربع سنوات في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وفق بيانات صادرة عن شركة متخصصة في تتبع شحنات النفط.

وأوضح روبرت مالي، المبعوث الخاص لإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لإيران، في تصريحات لتلفزيون بلومبيرغ، أن «الصين هي الوجهة الرئيسية لصادرات إيران غير المشروعة.. وسيتم تكثيف المحادثات لثني بكين عن مثل هذه المشتريات».

وشددت واشنطن العقوبات على طهران وصادراتها النفطية في 2018 بعد انسحاب الرئيس السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي. وتأتي تصريحات المبعوث الأميركي في وقت أظهرت فيه بيانات صادرة عن شركة تحليلات الشحن «فورتيكسا» أن صادرات النفط الإيرانية قفزت إلى نحو 1,4 مليون برميل يومياً، الشهر الماضي، وهو أعلى مستوى منذ 2019.

ويبدو أن الكثير من النفط يتجه إلى الصين، أكبر مستورد في العالم، ويتم إخفاء مصدره ليبدو أنه قادم من ماليزيا، وفق بلومبيرغ، مشيرة إلى أن صادرات النفط الماليزية ليست بهذا الحجم الكبير إلى الصين، حيث بلغت نحو ثلاثة أضعاف متوسط إنتاج النفط الخام اليومي من الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا خلال الأشهر التسعة الأولى من 2022. كما تجاوزت الشحنات تدفقات العراق والإمارات، البلدين العضوين في منظمة أوبك. ونفى المسؤول الأميركي أن تكون الولايات المتحدة، كما يتكهن بعض تجار الطاقة، «سعيدة بوجود النفط الإيراني في الأسواق العالمية طالما أنه يساعد في إبقاء الأسعار تحت السيطرة». وكان خام برنت قد قفز إلى ما يقرب من 130 دولاراً للبرميل في أعقاب اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا في نهاية فبراير/ شباط من العام الماضي، وهو ما تسبب في ارتفاع حاد في أسعار البنزين بالولايات المتحدة وأضر بالرئيس جو بايدن سياسياً. لكن أسعار الخام تراجعت تدريجيا في نهاية العام الحالي لتصل إلى نحو 88 دولاراً للبرميل، أمس الثلاثاء. في حين تتوقع بنوك استثمار عالمية، منها «غولدمان ساكس» و«مورغان ستانلي»، صعود الأسعار مجدداً فوق 100 دولار للبرميل مرة أخرى في وقت لاحق من العام الجاري.

مساعدات السعودية وقروضها لمن؟

مصطفى عبد السلام

قبل أيام بعثت السعودية برسالة قوية لحكومات الدول التي تتلقى مساعدات مالية، الرسالة تقول إنه لا شيكات على بياض في منح تلك المساعدات، وإنّ أيام المساعدات غير المشروطة ولّت وانتهت، وإنّ هناك شروطاً يجب توافرها قبل ضخ أي أموال ومساعدات واستثمارات جديدة في شرايين اقتصاد وخزانة تلك الدول.

وبالمناسبة ليس المقصود هنا بالمساعدات، المنح النقدية المجانية كما حدث مع دول منها مصر والبحرين وباكستان والمغرب والأردن، وإنما تمتد للقروض المباشرة والودائع المساندة التي تضاف لاحتياطيات الدول من النقد الأجنبي والاستثمارات المباشرة والمنح النفطية.

الرسالة جاءت على لسان وزير المالية السعودي محمد جدعان، الذي قال إنّ «المملكة تغير طريقة تقديم المساعدات لحلفائها من تقديم منح مباشرة وودائع دون شروط. اعتدنا تقديم منح ومساعدات مباشرة دون شروط، ونحن نغير ذلك، كما نحث دول المنطقة على القيام بإصلاحات».

وفي حديثه لوكالة بلومبيرغ قبل أيام خص الوزير دولتين بالاسم عندما تحدث عن مساعدات السعودية هما مصر وباكستان اللتان تعانيان من أزمة عملة حادة وشح في النقد الأجنبي وزيادة أعباء الدين، وهو ما دفع حكومتي البلدين للاستنجاد بصندوق النقد والداعمين الرئيسيين ومنهم السعودية.

وبحسب أرقام رسمية، فإنّ إجمالي المساعدات المقدمة من السعودية لدول العالم بلغ 84,9 مليار دولار، وإنّ السعودية قدمت مساعدات ضخمة لمصر بمليارات الدولارات في مرحلة ما بعد يوليو/ تموز 2013، ما بين ودائع في البنك المركزي أحدثها 5 مليارات دولار تم ضخها في مارس/آذار، ومنح نقدية ونفطية مجانية وقروض، وأخيراً تعهد باستثمارات بقيمة 10 مليارات دولار.

تصريحات وزير المالية السعودي تطرح 3 أسئلة، الأول، إلى أيّ دول وجه رسالته: اليمن، أم مصر وباكستان وسورية وفلسطين ولبنان، وهي أكثر الدول تلقياً للمساعدات، أم تمتد لتشمل دولاً أخرى منها البحرين والسودان والأردن والمغرب وتونس وغيرها؟ والثاني، عن أبرز الإصلاحات التي تطالب السعودية بتطبيقها، هل تمتد لإصلاحات سياسية واقتصادية أم تقتصر على فنية؟ والثالث، هو عن توقيت تلك التصريحات، ولمَ في هذا الوقت تحديداً، هل بسبب الضغوط التي تمارسها حكومات بعض الدول على السعودية للحصول على مزيد من المساعدات النقدية، بخاصة مع ضخامة الأموال المتدفقة على خزانة المملكة بسبب قفزات أسعار النفط؟ أم لأنّ المملكة كانت تراهن على لعب أموالها ومساعداتها دوراً في تنشيط اقتصادات هذه الدول وخسرت الرهان؟

متفرقات اقتصادية

الجزائر: قانون لاحتواء الأموال بالسوق الموازية

الجزائر ـ **حمزة كحال**

فتحت الحكومة الجزائرية ورشة إصلاح النظام المصرفي والمالي في البلاد، من خلال طرح مشروع جديد للقانون النقدي والمصرفي، وسعت من خلاله صلاحيات البنك المركزي ومجلس النقد الذي يرسم السياسة المصرفية، بالإضافة لإطلاق «الدينار الإلكتروني» و«مكاتب الصرف»، ووضع الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية التي ظلت البنوك تقدمها كخدمة من دون إطار قانوني. وحسب مشروع القانون النقدي والمصرفي الجديد الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، قررت وزارة المالية إعادة اعتماد نظام المهدة بالنسبة لمحافظ بنك الجزائر ونواب المحافظ قابلة للتجديد مرة واحدة، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في تسيير البنك المركزي الجزائري الذي شهد موجة تغييرات على مستوى محافظيه، ما أثر على تسييره للمشهد المالي والمصرفي.

كما قررت الحكومة إعادة تنظيم تركيبة كلّ من مجلس إدارة بنك الجزائر المركزي ومجلس النقد والقرض، من خلال توسيع تركيبته، لدعم مرافقة المجلس للتحولات التي تشهدها البيئة المصرفية، إذ وسعت الحكومة صلاحيات لاعتماد البنوك الاستثمارية والبنوك الرقمية ومقدمي خدمات الدفع والوسطاء المستقلين ويرخص البنك المركزي ومجلس النقد الذي يرسم السياسة المصرفية، بالإضافة لإطلاق «الدينار الإلكتروني» و«مكاتب الصرف»، ووضع الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية التي ظلت البنوك تقدمها كخدمة من دون إطار قانوني. وحسب مشروع القانون النقدي والمصرفي الجديد الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، قررت وزارة المالية إعادة اعتماد نظام المهدة بالنسبة لمحافظ بنك الجزائر ونواب المحافظ قابلة للتجديد مرة واحدة، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في تسيير البنك المركزي الجزائري الذي شهد موجة تغييرات على مستوى محافظيه، ما أثر على تسييره للمشهد المالي والمصرفي.

كما قررت الحكومة إعادة تنظيم تركيبة كلّ من مجلس إدارة بنك الجزائر المركزي ومجلس النقد والقرض، من خلال توسيع تركيبته، لدعم مرافقة المجلس للتحولات التي تشهدها البيئة المصرفية، إذ وسعت الحكومة صلاحيات لاعتماد البنوك الاستثمارية والبنوك الرقمية ومقدمي خدمات الدفع والوسطاء المستقلين ويرخص البنك المركزي ومجلس النقد الذي يرسم السياسة المصرفية، بالإضافة لإطلاق «الدينار الإلكتروني» و«مكاتب الصرف»، ووضع الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية التي ظلت البنوك تقدمها كخدمة من دون إطار قانوني. وحسب مشروع القانون النقدي والمصرفي الجديد الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، قررت وزارة المالية إعادة اعتماد نظام المهدة بالنسبة لمحافظ بنك الجزائر ونواب المحافظ قابلة للتجديد مرة واحدة، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في تسيير البنك المركزي الجزائري الذي شهد موجة تغييرات على مستوى محافظيه، ما أثر على تسييره للمشهد المالي والمصرفي.

كما قررت الحكومة إعادة تنظيم تركيبة كلّ من مجلس إدارة بنك الجزائر المركزي ومجلس النقد والقرض، من خلال توسيع تركيبته، لدعم مرافقة المجلس للتحولات التي تشهدها البيئة المصرفية، إذ وسعت الحكومة صلاحيات لاعتماد البنوك الاستثمارية والبنوك الرقمية ومقدمي خدمات الدفع والوسطاء المستقلين ويرخص البنك المركزي ومجلس النقد الذي يرسم السياسة المصرفية، بالإضافة لإطلاق «الدينار الإلكتروني» و«مكاتب الصرف»، ووضع الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية التي ظلت البنوك تقدمها كخدمة من دون إطار قانوني. وحسب مشروع القانون النقدي والمصرفي الجديد الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، قررت وزارة المالية إعادة اعتماد نظام المهدة بالنسبة لمحافظ بنك الجزائر ونواب المحافظ قابلة للتجديد مرة واحدة، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في تسيير البنك المركزي الجزائري الذي شهد موجة تغييرات على مستوى محافظيه، ما أثر على تسييره للمشهد المالي والمصرفي.

ويصدرها ويسيرها ويراقبها، فضلاً عن إعادة فتح مكاتب الصرف التي سيُعتمد في شكل شركات ذات أسهم. وفي السياق، يرى عضو مجلس النقد والقرض سابقاً محمد عبيري أنّ «مشروع تعديل القانون النقدي والمصرفي سيعزّز صلاحيات البنك المركزي ويمنح محافظ البنك عهدة من 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وتمكنه من صلاحيات أكبر تساعده على تأدية دوره كاملاً في تنظيم السوق المالية، كما يساعد مشروع القانون في معالجة عدة مسائل مالية وتسويتها، كونه سيركز على إدراج الصيرفة الإسلامية في التعاملات البنكية، التي لم يشر إليها القانون الحالي الصادر سنة 2003». وفي ما يتعلق باحتواء سوق الصرف الموازية، يقول عبيري لـ«العربي الجديد» إنّ «القضاء على السوق الموازية للعملة الصعبة (سكوار) سيكون وفق نصوص تنظيمية وتعليمات يصدرها محافظ بنك الجزائر لاستحداث مكاتب الصرف، مع مراجعة هوامش الربح التي كانت عائقاً أمام المستثمرين، إذ حددها المركزي سابقاً بـ1 بالمائة».

الحكومة تسعى إلى امتصاص الكتل النقدية المتداولة في الاقتصاد الموازي (Getty)

اليمن يعتزم تفعيل الصكوك الإسلامية

قال مسؤول مصرفي لـ«العربي الجديد»، إن وحدة الصكوك الإسلامية تخطط للدخول في استثمارات مع القطاعين العام والخاص

عدن ـ **محمد راجح**

يتجه البنك المركزي اليمني في عدن إلى تفعيل وحدة الصكوك والمنتجات الإسلامية وتطوير وتوسيع تدخلاتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية.

وقال مسؤول مصرفي، فضل عدم الإشارة إلى هويته، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن وحدة الصكوك والمنتجات الإسلامية تخطط للدخول في استثمارات مع القطاعين العام والخاص باعتبارها من أدوات السياسة النقدية المتوافقة مع الضوابط والإجراءات الشرعية، بهدف إيجاد حلول جديدة للأزمات المالية. ويأتي ذلك، في إطار اعتزام اليمن خلال الفترة القادمة تطوير أدواته المالية والمصرفية والنقدية في ظل ما تمر به البلاد من أزمة خانقة في الموارد العامة ونفاد الاحتياطي النقدي من البنك المركزي الذي يواجه ضغوطاً شديدة واشتراطات من قبل الجهات المانحة والمؤسسات والصناديق المالية والنقدية الدولية وامتناعها عن إتاحة أي منح أو تمويلات لليمن حتى الآن.

وتؤكد الحكومة اليمنية أنها تنفذ تدخلات مهمة في المنظومة المالية ستمكنها من استيعاب التعهدات الاقتصادية الواعدة من دول التحالف والشركاء الدوليين في مختلف المجالات. الباحث المصرفي فهمي عاكف يرى في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن طرح أدوات استثمارية مالية ومصرفية جديدة على الاقتصاد اليمني في ظل التعقيدات والإشكاليات الراهنة بمثابة مغامرة مكلفة وغير محسوبة العواقب، فتنفيذ أي خطوة تهدف لتوسيع الأوعية الإيرادية، حسب عاكف، يتطلب فترة من الزمن ودراسة معمقة لتنفيذ أدوات استثمارية مثل نظام التمويل الإسلامي المتعلق بالمرابحة والمشاركة إلى جانب أذون الخزانة المتبع في اليمن منذ عقود طويلة. وتدرس وحدة الصكوك والمنتجات الإسلامية في البنك المركزي اليمني بعدن البدء بالاستثمار في قطاع الاتصالات ومنها تمويل مشروع لتحديث وتطوير شبكة «عدن نت» العامة. وفي الوقت الذي تدرس فيه سلطة الحوثيين في صنعاء إقرار قانون لمنح المعاملات الربوية، هناك من يرى أهمية مثل هذه الخطوات في بناء نظام مصرفي نموذجي يساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي ويعتبر الخبير المختص في التمويل والصيرفة الإسلامية، والمسؤول السابق في بنك يمني، أمين البرطي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الاستثمار من خلال أدوات الصكوك الإسلامية مهم للغاية وهي خطوة كان يجب البت فيها قبل الحرب في البلاد، بالنظر إلى ما أحدثته أدوات الخزانة المتبعة من تشوهات واختلالات في النظام المالي والمصرفي في اليمن. ويتكون القطاع المصرفي من 17 بنكاً منها 4 بنوك إسلامية، في حين يتسم السوق المصرفي بالتركز حيث تسيطر 3 بنوك على أكثر من 50 % من إجمالي أصول وودائع البنوك في اليمن، بينما تمتلك 5 مصارف حوالي 73% من إجمالي فروع البنوك في البلاد. وتستحوذ الحكومة اليمنية على النسبة الكبرى من إجمالي القروض المصرفية والتي زادت بما نسبته 30% مقارنة بالعام 2014، وهو مؤشر لتفضيل القطاع المصرفي والبنوك اليمنية توظيف أصولها المالية في شراء أذون الخزانة والسندات الحكومية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة لتمتعها بدرجة أمان عالية وعوائد مجزية مع إمكانية تحويلها إلى نقود.

> دراسة ضخ تمويلات لتحديث قطاع الاتصالات في عدن

تحقيق

بعد مرور 12 سنة على ثورة 25 يناير ما زال المصريون يتذكرون شعاراتها، وعلى رأسها العيش الكريم، وسط أزمات طاحنة، ولم تستطع الحكومات المتوالية تحسين الأوضاع المعيشية، بل ازدادت الأمور تدهوراً، إذ تآكلت الرواتب، وقفزت أسعار السلع والخدمات إلى مستويات قياسية، وتفاقمت البطالة، لتنتقل الجماهير من التظاهر في ميدان التحرير طلباً للحرية والعيش والعدالة الاجتماعية إلى ميادين السلع الرخيصة لتخفيف صدمات الغلاء الفاحش

12 سنة على ثورة يناير... اغتيال آمال العيش الكريم

المصريون يعيشون تحت وطأة أزمات معيشية طاحنة (فرانس برس)

القاهرة ـ **عادل صبري**

على حافة ميدان التحرير، جلس خالد عبد الرؤوف، على أريكة مطلة على الساحة الواسعة، يتذكر رفاق الجامعة، الذين استشهدوا على مقربة منه، أثناء اندلاع ثورة 25 يناير 2011. «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، شعارات رددها أنداك الشاب الثلاثيني مع المتظاهرين الذين توافدوا من كل حدب وصوب إلى وسط ميدان التحرير، عقب هروب جحافل قوات الأمن، بعد أن أوسعت الآلاف منهم ضربا بالهراوات والرصاص المطاطي. وأخرى من طرف ثالث، كمنت في جحور فوق الأبنية المحيطة بالتحرير، تطلق النار، دون أن تلاحقهم تحقيقات، ولم يعرف أحد أمرهم حتى الآن. يتحسر الرجل على ثورة خانها كثيرون، فمنهم من سرق أحلامهم طمعا في ثروة وسلطان، وآلمه أن الشعب المشتاق للحرية زاد تعطشه لها، ويعيش أسوأ أزمة معيشية، تهدد حياته ومستقبله.

ميادين السلع الرخيصة

على مرمى البصر يرى خريج الجامعة، الذي حصل مؤخرا على وظيفة محصل بمحل للحلوى وسط العاصمة، آلاف البشر يهرولون على مسارات مرور، تتعارض إشاراتها مع حركة المواطنين والسيارات، وآخرين ينظرون إلى الصحف الملقاة أمام بائع الجرائد الشهير بالميدان، تيشر به «محاربة الحكومة للغلاء وتوفيرها السلع المخفضة للمواطنين في رمضان».

يسخر عبد الرؤوف من صحف الصوت الواحد، والعنوان الواحد، التي لم يعد يلتفت إليها أحد، فلا تكتب عن الجوعى الذين اختفوا من طوابير الخبز، ليحجزوا أماكنهم أمام عربات تجوب شوارع العاصمة، تابعة لشركات «وطنية» المملوكة للجيش، و«أمان» التابعة لوزارة الداخلية، والجمعيات الاستهلاكية المملوكة لـوزارات أخرى، للحصول على أي سلعة تسد رمق أولادهم. يتعجب عبد الرؤوف من البون الشاسع بين من خرجوا للميدان بالأمس البعيد، سعيا إلى توفير الخبز مرهونا بالكرامة والحرية، منذ سنوات، بينما كانت الأوضاع الاقتصادية أفضل حالا، وهرولة الشعب حاليا للميادين حيث تأتي السلع الرخيصة للمعارض أو السيارات المتنقلة.

يقول عبد الرؤوف: لم يكن الثوار جوعى للخبز، مع ذلك خرجوا لدعم الفقراء، بينما يتزاحم الأغنياء والفقراء الآن على السلع المخفضة، بعد صدمتهم من غلاء الأسعار وشح السلع، بما سبب لديهم قلقا من مستقبل غامض، ويدفعهم للمغليان.

جاء كلمات الشاب الثلاثيني ملخصة حالة اقتصادية شهدت انقلابات عنيفة، استهدفت تغيير بيئة الأعمال، وخلق طبقة اجتماعية وسياسية جديدة، تسيطر على سوق المال والأعمال. على مدار سنوات، تبدلت القوانين، بما يسمح للنظام، إسناد تنفيذ المشروعات العامة بالإسناد المباشر، دون سقف مالي، أو خشية من سلطة محاسبة. اختفى دور البرلمان والأجهزة الرقابية، وفرضت الرقابة على الصحف، وقيدت جمعيات رجال الأعمال، فأصبح الاقتصاد بأسره يدور بأوامر من مؤسسة الرئاسة، وينفذ عبر شركات الأجهزة الأمنية التابعة للجيش والداخلية، وقليل من القطاع العام.

تراجع دور القطاع الخاص، شلت يده عن الاستثمار في الزراعة، وأدت الأزمات الأمنية والصحية إلى تدهور أحوال السياحة، وتأثرت الصناعة بشدة، مع سياسات مالية عنيفة أدت إلى تدهور قيمة الجنيه، وارتفاع معدلات التضخم لأرقام غير مسبوقة.

تآكل الرواتب وصعوبة المعيشة

يرصد موقع «نامبيو» المتخصص في إحصاءات الأسعار، تآكلا متواصلا لمتوسط رواتب المصريين، منذ عام 2012، ليصل عام 2023، إلى مستوى أقل من سيرلانكا المفلسة، وغانا التي في طريقها إلى الإفلاس، وتحت مستوى نيجيريا وباكستان وفنزويلا التي شهدت انقلابين، ونيبال شحيحة الموارد، وبنجلاديش مزدحمة السكان، والجزائر المليئة بالفساد، وأوزبكستان. يقدر الموقع متوسط تكلفة معيشة 4 أفراد بنحو 274,3 دولارا شهريا، مشيرا إلى أن متوسط دخل الأسرة رباعية العدد، وصل في مصر، عام 2012 إلى 328,3 دولارا، انخفض إلى 254 دولارا عام 2013، وظل متأرجحا، طوال تلك الفترة بين صعود وهبوط، دون تجاوز نقطة البداية، ليستقر عند 234,8 دولارا عام 2022، مع توقع تدهوره إلى 134,6 دولارا عام 2023. يعكس التقرير التحولات الخطيرة التي مر بها الاقتصاد، حيث وجهت موارد الدولة إلى الاستثمار في مشروعات عقارية وطرق نقل وكهرباء، امتصت نحو 8 تريليونات جنيه، خلال الفترة من 2014 إلى 2022، وفقا لتصريحات رئاسية.

قفزة في الديون

توسعت الحكومة في الحصول على قروض أجنبية، رفعت حجم الدين الخارجي من 42 مليار دولار عام 2013 إلى 157 مليار دولار منتصف عام 2022، عدا القروض التي حصلت عليها شركات عامة وبنوك وجهت بضمان من وزارة المالية، لسداد التزامات الحكومة لدى الدائنين أو تمويل برامج حددتها تعليمات رئاسية. تحولت الوزارات إلى جهات تنفيذية للخطط التي وضعت بمؤسسة الرئاسة تحت إشراف مباشر من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، والشركات التابعة لها، وصفها خبراء بأنها مشروعات غير ذات جدوى اقتصادية أو عديمة الفائدة، ويمكن تأجيلها، من بينها توسعات تفريعة قناة السويس، والتوسع في محطات توليد الكهرباء، بما يزيد عن الطلب بالبلاد، والقطار الكهربائي، والمونوريل، وإقامة الأبراج، والمقار الحكومية، عدا القصور الرئاسية والجسور والطرق الشاسعة، الزائدة عن الحاجة بالتوسعات العمرانية الجديدة. يؤكد خبراء بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية، أن غياب الرؤية الاقتصادية والمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات، أدى إلى تدهور حاد في الاقتصاد المصري، ساهم في تآكل الاحتياطي النقدي والضغط على العملة، ورفع مستوى الديون إلى معدلات غير مسبوقة، حتى «أصبح غير قادر على توليد فرص عمل جديدة»، وداخل العمال والخريجين بمحافظات لم تعرف البطالة من قبل مثل دمياط في مستنقع العاطلين. تبدي مؤسسة «فيتش» المالية مخاوفها من هشاشة المركز المالي للدولة، في وقت تزايدت نفقات المعيشة وتضاءل الاحتياطي النقدي، وتراجعت قيمة الجنيه، بما أفقده نحو 60% بعد التعويم الأول عام 2016، و75% أخرى، عبر تعويمين شهدهما عام 2022، و7% جديدة، مطلع الشهر الحالي. تتوقع «فيتش» في تقرير صدر منذ أسبوعين، أن تؤدي سياسات الحكومة النقدية إلى زيادة في تكلفة خدمة الديون، وتصاعد الضغط المالي على الميزانية العامة، والمزيد من الاعتماد على تدابير مالية خارجية، وخفض الإنفاق الاستثماري، بما يؤثر بشكل أكبر على النشاط الاقتصادي ويرفع تكاليف المعيشة، و«يثير مخاوف من اندلاع اضطرابات اجتماعية خلال فترة من 12 إلى 18 شهرا» في مصر والمنطقة.

> المصريون من ميدان التحرير إلى ميادين السلع الرخيصة

الشباب كانوا وقود الثورة ولكن الكثير منهم يعانون من البطالة حاليا (Getty)

سطوة صندوق النقد

بعد اشتداد الأزمة المالية، اتخذت الحكومة إجراءات عاجلة، لترشيد النفقات، منها حظر سفر أعضائها والمسئولين للخارج، بدون إذن مسبق من رئيس الوزراء، وتأجيل مشاريع جديدة تتطلب الدولار، وتأخير التمويل لأي شيء غير ضروري. أمام تصاعد المخاطر من عدم قدرة الدولة على سداد الديون إذا لم يتحسن الوضع المالي، الزم صندوق النقد الدولي الحكومة ببيع أصول شركات تابعة للجيش والقطاعين العام والحكومي، ووضعهم في حساب مخصص بالبنك المركزي، يضمن تراكم الاحتياطي النقدي لسداد الديون، وإعادة الهيكلة للاقتصاد. تضمنت الشروط الحد من تدخل الجيش والأجهزة السيادية في إدارة الاقتصاد، وإزالة الإعفاءات الممنوحة لشركات الجيش والجهات الأمنية والقطاع العام والهيئات الاقتصادية والتي يشارك بها القطاع الرسمي، وإعادة هيكلة نظام تخصيص الأراضي الصناعية بحلول يونيو المقبل.

خفض الدعم

تعهدت الحكومة بخفض خطط الدعم البالغ 361 مليار جنيه خلال العام المالي الحالي المنتهي في يونيو/ حزيران المقبل، عبر مسارات عدة تشمل، مضاعفة الزيادة في سعر الوقود التي تتحرك كل 3 أشهر بنحو 25 قرشاً للتر، إلى مضاعفة هذا المبلغ، وإزالة الحد الأقصى من 10%، إلى ما تقرره لجنة وزارية، تعقد شهريا برئاسة رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، حتى تنتهي الحكومة من تحرير كامل لأسعار الوقود والطاقة خلال فترة لا تتجاوز 3 سنوات. سيتم تحويل الدعم العيني إلى نقدي، وقصره على الأسر شديدة الفقر، عبر برامج «تكافل وكرامة»، بينما ستحصل الأسر متوسطة الدخل على تخفيضات في ضريبة الدخل. ستتولى الحكومة إدخال رجال أعمال في مجالس إدارة المدارس العامة، لمساعدة الحكومة على توفير التمويل اللازم للمدارس، دون زيادة الموارد من الموازنة العامة، بما سيحمل المواطنين ضغوطا تدفعهم إلى الإنفاق على التعليم الخاص.

رياح الغلاء

وقع المواطن في مهب أزمات طاحنة، تذره رياح الغلاء العاتية التي تطحن ثلث السكان الذين يمثلون الطبقة الوسطى، ممن يتحملون بالكاد القدرة على توفير مستلزماتهم من السلع اليومية، وقليل من نفقات التعليم والذهاب إلى الأطباء. تتدحرج تلك الطبقة إلى الثلث الأخير الأشد فقرا، الذي لا يقدر على توفير وجبتين مشبعتين يوميا، وفقا لتصنيف البنك الدولي للفقر، دون الوقوف في طوابير السلع التي توزعها القوات المسلحة والداخلية وهيئة السلع التموينية ومبادرات الغرف التجارية بالمحافظات. وفي وقت طلبت فيه 60 شركة للأدوية رفع أسعارها بنسبة 25%، مع تراجع الجنيه غير المسبوق ليصل إلى نحو 30 جنيها أمام الدولار، تدرس الحكومة توزيع الخبز بسعر التكلفة، للمحرومين من الدعم التمويني، ومن سيخرجون عن نظام الدعم، وفقا لتعهداتها مع صندوق النقد خلال المرحلة المقبلة.

تراجع الجنيه

يتوقع دويتشه بنك في تقرير أصدره الأسبوع الماضي، أن يستمر الجنيه في تراجعه أمام الدولار، بنسب تتراوح ما بين 10% إلى 33% خلال الأسابيع المقبلة. يتوافق ذلك مع تحليلات لمؤسسات مالية أخرى ذكرت أن قيمة الجنيه الحقيقية، ما زالت أقل 25% عن المعدل السائد حالياً بالأسواق. تعلم خالد عبد الرؤوف ذاك الشاب المشارك في ثورة 25 يناير، بعضا من مبادئ علم الاقتصاد بالجامعة، تجعله يراقب زيادة معدلات البطالة، بعدما أصبح الاقتصاد تديره مؤسسات أسرفت في إهدار موارده، ووجهته إلى مزيد من الاستيراد، للاستفادة من قروض عاجلة، وظفتها في صناعة طبقة جديدة مرتبطة المصالح وبالدولة العميقة، التفت على الثورة، وتنفق المليارات على تأمين حصون تمنع مظاهرات غضب جديدة، في ميدان التحرير.

> انتقادات حادة للمشروعات العملاقة
>
> دافع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، اول من امس، عن المشروعات العملاقة التي يجري تنفيذها منذ توليه مقاليد الحكم في البلاد، قائلا انها ليست السبب في الاضطرابات الاقتصادية التي ادت الى انخفاض قيمة العملة المحلية وتسارع التضخم. ومنذ ان اصبح السيسي رئيسا في 2014، شرعت مصر في انشاء بنية تحتية تحت قيادة الجيش شملت توسيع قناة السويس وبناء عاصمة جديدة في الصحراء وشق طرق واسعة. وتساءل المنتقدون عن سبب ضخ الحكومة عشرات المليارات من الدولارات في مشاريع كهذه في وقت تكافح فيه مصر لاحتواء عبء ديونها وتوفير الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم لعدد متزايد من السكان.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مؤشرات الأسواق

السعودية

شهد سوق الأسهم السعودية «تداول»، خلال جلسة أمس، تنفيذ صفقة خاصة على سهم مجموعة سليمان الحبيب للخدمات الطبية ضمن مستويات تداول السهم خلال الجلسة. ووفقاً لبيانات «تداول السعودية»، بلغت قيمة الصفقة 9,48 ملايين ريال، من خلال 41,75 ألف سهم، وتم تنفيذ الصفقة عند سعر 227 ريالاً للسهم. وتم تداول السهم بجلسة الثلاثاء، بين مستويات 228 ريالاً، و226 ريالاً؛ وهو أعلى وأدنى سعر للسهم على التوالي. والصفقات الخاصة هي الأوامر التي يتم تنفيذها من خلال اتفاق مستثمر بائع ومستثمر مشتر على أوراق مالية محددة، بسعر محدد، بما يتوافق مع ضوابط (تداول)، ولوائح هيئة السوق المالية.

الإمارات

ارتفعت أرباح شركة ديار للتطوير العقاري بنسبة 184 بالمائة خلال عام 2022، مقارنة بعام 2021. وبلغت أرباح الشركة 144,2 مليون درهم بنهاية عام 2022، مقارنة بأرباح بلغت 50,8 مليون درهم خلال عام 2021. وارتفعت إيرادات الشركة بنسبة 62%، لتصل إلى 803,4 ملايين درهم في عام 2022، مقابل 497 مليون درهم خلال عام 2021. وارتفعت أرباح ديار للتطوير العقاري بنسبة 235 بالمائة بنهاية الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، مقارنة بأرباح الفترة نفسها من العام الذي سبقه، وبلغت أرباحها 103,3 ملايين درهم.

الكويت

ارتفعت أسعار الذهب في دولة الكويت خلال تعاملات أمس الثلاثاء، وذلك حسب السعر المعلن من وزارة التجارة والصناعة. وفي التعاملات الصباحية أمس، سجل سعر الذهب عيار 24 نحو 18,913 دينارا لكل غرام، مقارنة بمستواه في تعاملات أول من أمس البالغ 18,911 دينارا للغرام. وبلغ سعر الذهب عيار 22 نحو 17,353 دينارا للغرام، مقابل 17,351 دينارا لكل غرام في تعاملات أول من أمس.

اليابان

أغلق المؤشر نيكي الياباني عند أعلى مستوى في أكثر من شهر ونصف الشهر أمس، معوضا جميع خسائره منذ التعديل المفاجئ لسياسة بنك اليابان النقدية في الشهر الماضي، وقادت أسهم التكنولوجيا موجة الصعود سائرة على درب مكاسب وول ستريت. وصعد نيكي 1,46 بالمئة ليغلق عند 27299,19 نقطة، وهو أعلى مستوى إغلاق منذ 16 ديسمبر/ كانون الأول. وارتفع المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 1,42 بالمئة إلى 1972,91 نقطة. وأغلقت وول ستريت على ارتفاع حاد مساء، مدعومة بصعود أسعار التكنولوجيا، إذ بدا المستثمرون أسبوعا حافلا بنتائج الأعمال بحماسة متجددة نحو الأسهم القيادية التي تعثرت في العام الماضي. وفي اليابان ارتفع سهم طوكيو إلكترون 2,04 بالمئة وكان الأكثر دعما للمؤشر نيكي، وقفز سهم أدفانتست 3,11 بالمئة. وزاد سهم مجموعة سوفت بنك الاستثمارية للتكنولوجيا 3,39 بالمئة، وصعد سهم دايكين إندستريز الصناعة لمكيفات الهواء 2,07 بالمئة.

مال وسياسة

تنغص أربعة ملفات رئيسية العلاقات الاقتصادية التاريخية بين فرنسا وألمانيا، على رأسها التعامل مع أزمة الطاقة في أوروبا تليه ملفات الديون الوطنية والتقارب مع الصين والاتفاق على تكاليف خفض التضخم

60 عاماً على دفء المصالح

أربعة ملفات تنغص علاقات فرنسا وألمانيا التاريخية

ماكرون وشولتز خلال الاحتفال بالذكرى الستين للمصالحة بين فرنسا وألمانيا (Getty)

باريس ـ **ناصر السهلي**

يوم الأحد الماضي، احتفل الألمان والفرنسيون على المستوى الرسمي بالذكرى الستين للمصالحة التاريخية بين البلدين، وبرغم نغمة أن البلدين «روحان في جسد واحد»، كما ذهب الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلا أن دفء العلاقة ليس بذات الحرارة التي كان عليها في الماضي، لاسيما في ثمانينات القرن الماضي.

وتواجه العلاقات بين البلدين أختباراً حقيقياً، لاسيما في ظل تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا المستمرة منذ نهاية فبراير/ شباط من العام الماضي، إذ تطرح أربعة ملفات رئيسية نفسها بقوة على رأسها التعامل مع أزمة الطاقة في أوروبا تليه الديون الوطنية والتقارب مع الصين والاتفاق على تكاليف خفض التضخم.

ومع ذلك، يبدو أن إدراك ساسة البلدين لأهميتها في استمرار المشروع الأوروبي، ولمصالحها الاقتصادية والجيوسياسية، بدفعهم نحو الالتقاء على مساحة مشتركة وتسويات. جاءت تصريحات ماكرون عن عمق العلاقات بين باريس وبرلين، ولقاءات برلمانيي البلدين في جامعة السوربون، واللقاءات الرسمية بين الحكومتين في باليزيه، بمشاركة المستشار الألماني أولاف شولتز، قبل ثلاثة أيام، لاستذكار المصالحة التاريخية يوم 22 يناير/كانون الثاني 1963، التي سميت «معاهدة الإليزيه»، بعد أن سالت دماء كثيرة بينهما لنحو قرن من الزمن.

ذلك لا يعني أنها احتفالية وتبادل الكلمات المعسولة فحسب، بل خوض في نقاشات عميقة حول التحديات التي تواجه علاقتهما وبقاءهما كقوة محركة ودافعة للاتحاد الأوروبي، نظراً لضخامة اقتصاد البلدين على مستوى القارة العجوز، وإن كانت الغلبة لألمانيا، التي تصدر سنوياً بأكثر من 1,3 مليار يورو (1,4 مليار دولار) بينما باريس تصدر ما قيمته نحو 540 مليار يورو.

بخوض الألمان والفرنسيون نقاشا حول «خريطة طريق» العقد القادم في الاتحاد الأوروبي، لتحديد التعاون بينهما وماهية أوروبا التي يتطلعان إليها على مستوى مجالات متنوعة مثل الصناعة والطاقة والبيئة والأمن، بالرغم من أن أغلب التحليلات الأوروبية ترى أن «كيمياء» علاقة شولتز وماكرون ليست بخير، وهو أيضا رأي قدمه الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند بحسب تصريحات نقلتها صحف ألمانية وفرنسية مؤخراً بقوله: «شولتز لا يقول شيئا وماكرون يتحدث طوال الوقت».

تاريخ من الهزات والنجاحات في علاقة الطرفين

بالطبع ليست الحالة المزاجية لرؤساء وقادة الدول في أوروبا من تحدد التوافق والخلافات على المصالح ومستوى العلاقات، التي بدت مهتزة وغير منسجمة مع بدء الغزو الروسي لأوكرانيا قبل نحو عام، وما خلفه ذلك من مصاعب على الأوضاع الصناعية والتجارية في القارة الأوروبية، كما الانعكاسات السياسية الأخرى التي لا تزال تشكل حجر عثرة في محركات المحور الألماني ـ الفرنسي.

علاوة على ذلك، فإن معاهدة الصداقة بين الجانبين في عام 1963 لا تتحدث فقط عن الثقافة واللغة وغيرها من مواضيع تعزز علاقات الشعبين، بل إنها معاهدة تتعلق أيضا بالسياسة الأمنية والخارجية والتجارية الصارمة. فبالنسبة للرئيس الفرنسي الأسبق، الراحل شارل ديغول، كان الأمر يتعلق إلى حد كبير بضمان ألا تصبح ألمانيا الغربية صديقة حميمة مع الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث ظل يرفض دخول الأخيرة إلى السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد لاحقا)، لتوجس ديغول من علاقات لندن بواشنطن، ولإضعاف تحدي موقف فرنسا بشكل مشترك في أوروبا والعالم.

بعرف الأوروبيون بالتأكيد حجم البلدين، فعلى مستوى السكان أو سوق المستهلكين والإنتاج بشكلان سوية قوة هائلة، إذ يتجاوز عدد سكان فرنسا 67 مليون نسمة، بينما يتخطى سكان ألمانيا 83 مليوناً، وهما حين الحديث عن أنهما يشكلان «محرك» الاتحاد الأوروبي، فذلك ليس تسمية بلا خلفية.

ففي سبعينات القرن الماضي وضع الرئيس الفرنسي الأسبق غاليري جيسكار ديستان ومستشار ألمانيا الأسبق هيلموت شميدت، أسس الاتحاد التجاري الأوروبي. وساهم البلدان بصورة رئيسة في ثمانينات القرن الماضي بخلق «السوق الداخلي»، وتغلب الطرفان على تشكك فرنسا حيال عودة ألمانيا إلى التوحد بعد سقوط جدار برلين، باتفاق فرانسوا ميتران وهيلموت كول على الأساس الذي ستقوم عليه معاهدة ماستريخت (الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي عام 1991)، فيما جاءت الجهود المشتركة للمستشار الأسبق غيرهارد شرودر وشيراك مثمرة في توسيع الاتحاد الأوروبي باتجاه شرق القارة العجوز.

في العلاقة الحديثة واجه الطرفان معرقلاً تمثل في أزمة الديون الأوروبية، ولكن خلال جائحة فيروس كورونا، استطاع ماكرون انتزاع موقف من المستشارة الألمانية السابقة أنغيلا ميركل يتجمل مشترك للديون الأوروبية للتعامل مع تداعيات الوباء. حين دخل الألمان والفرنسيون في معاهدتهما قبل 6 عقود كانا أيضاً يختلفان في كثير من الأمور المتعلقة بمكانتي وسياسات البلدين الخارجية. ففرنسا قوة نووية استعمارية، وبلد زراعي وصناعي كبير، تحافظ حتى اليوم على سياسة البقاء كلاعب دولي في السياسة والتجارة. في المقابل كانت ألمانيا الغربية تعاني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) من الدونين التي تثقل كاهلها وتخضع لما يشبه انقساماً تحت سيطرة عسكرية أجنبية متعددة الجنسيات، قبل أن تُطلق العنان لاقتصادياتها وصناعاتها بعد إعادة تعمير ما دمرته الحرب في بناها التحتية. و«الشراكة» بين الجانبين لا تعني أنهما دائما على وفاق فيما يخص الأزمات. فأزمة الغزو الروسي لأوكرانيا شكلت تحدياً للطرفين، مع تراجع أميركي ملحوظ في علاقته بالحلفاء الأوروبيين، وفتح ما يشبه «حرباً تجارية» وحمائية للصناعات الأميركية، وبنفس القدر لم تعد الصين ضامنة دائمة للنمو الاقتصادي العالمي.

> الغلبة الاقتصادية للألمانيا من حيث حجم الصادرات ومستويات الديون

كذلك كشفت أزمة الطاقة بعد الحرب في أوكرانيا عن مشكلة عميقة في صفوف الأوروبيين، بمن فيهم الشريكان الألماني ـ الفرنسي. فبينما علقت ألمانيا في فخ الاعتماد على الغاز الروسي، كان الفرنسيون يتمتعون بنصيب هائل من الطاقة النووية لتوليد الكهرباء.

واستطاع ماكرون، بعد أن أصبح سجل الطاقة أولوية في بيوت الأوروبيين قبيل موسم الشتاء الحالي، بفضل الحزم الحكومية حماية المستهلكين من ارتفاع الأسعار ونسب التضخم بصورة جنونية، ولكن ذلك جاء على حساب دين حكومي أعلى، وهو يسجل منذ 2021 نحو 112,8% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما في ألمانيا شكل 69,3% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويتقارب الطرفان من حيث الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تنفق باريس 59% منها وبرلين 51%، وفقا لأرقام المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية وموقع عالمنا في البيانات واقتصاديات التجارة Our World in Data، Insee.fr، Trading Economics).

أوروبا المستقبل... سيناريو الاعتماد على الذات

تخصيص حزمة اقتصادية ضخمة، بنحو 200 مليار يورو، لدعم عجلة الاقتصاد وكبح التضخم وارتفاع الأسعار، أثار ذلك امتعاضا فرنسياً لأنه لم يناقش معهم، وهو في عيون باريس يشكل خطراً يمنح الألمان ميزة تنافسية على حساب صناعاتهم الوطنية.

كذلك برز خلاف حين عارض الألمان الفكرة الفرنسية الممثلة في وضع سقف لسعر الغاز في جميع أنحاء أوروبا، لكنها تراجعت بحذر عن معارضتها تلك بعد الكثير من التحذيرات.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

قطار فائق السرعة بين باريس وبرلين

تخطط فرنسا وألمانيا لإطلاق قطار فائق السرعة بين باريس وبرلين، فضلا عن توفير تذكرة قطار ارخص للشباب بحلول الصيف المقبل، و تستغرق رحلة القطار بين باريس وبرلين حاليا 8 ساعات على الأقل، بينما ترتبط باريس وفرانكفورت بالفعل بقطار فائق السرعة. واعلنت كل من الشركة الوطنية الفرنسية للسكك الحديدية «وديتشه بان» الالمانية، وفق «بلومبيرغ» انهما تخططان لتوفير خدمة مباشرة عالية السرعة بين عاصمتي البلدين في نهاية 2023.

رأي

الجنيه المصري والروبل الروسي

شريف عثمان

أعلنت روسيا ضم الجنيه المصري لقائمة العملات التي يحدد سعر صرفها بشكل رسمي، في البنوك الروسية، في خطوة احتفت بها وسائل الإعلام المصرية التي تبحث عن قشة تتعلق بها، وسط بحر ترتفع فيه موجة التضخم، ويقفز فيه سعر الدولار مقابل الجنيه على فترات متقاربة، وسط أزمة مالية خانقة، لم تعرفها البلاد خلال العقود الأربعة الأخيرة، على أقل تقدير.

وبينما لا يجد المسؤولون غير الوعود يقدمونها للمصريين، طالبين منهم الانتظار لبعض الوقت، رغم عدم ثقتهم هم فيما ستؤول إليه الأحداث خلال الأشهر القادمة، اعتبر إعلاميون الخطوة بمثابة «مسمار جديد في نعش الدولار»، وعلامة على اقتراب انتهاء أزمة العملة الأجنبية التي ضربت البلاد منذ بداية العام الماضي.

تناسى إعلاميو مصر أمورا عدة، يسهل توقع تأثير الخطوة الروسية على مجريات الأمور في مصر في ظل وجودها، أولها وأهمها حقيقة واضحة يعرفها كل من عمل في أي بنك في مصر لبضع سنوات. فالحقيقة المؤكدة التي غابت عن إعلاميي مصر، ومن سار على دربهم، هي أنه لا توجد علاقة مباشرة بين الجنيه المصري وأي عملة أخرى غير الدولار.

لا سوق للجنيه المصري مقابل الروبل، ولا يتحدد سعر العملتين مقابل بعضهما البعض إلا من خلال علاقة كل واحدة منهما بالدولار، والدولار فقط، وليس حتى أي عملة أخرى، كاليورو أو الين أو الجنيه الإسترليني.

الحالة المصرية ليست فريدة، وإنما هي نتيجة طبيعية للنظام المالي العالمي الذي وضعت لبناته الأولى في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945، حيث تم الاتفاق على أن يتم تسعير كل عملة مقابل الدولار، وأن تكون علاقة كل عملة بالأخرى – بخلاف الدولار – من خلال علاقة وسعر كل منها مقابل الدولار الأميركي فقط. لم تتغير الأمور خلال العقود التالية، ولا حتى مع عصر التضخم المتوحش الذي ضرب الاقتصاد الأميركي خلال الفترة من 1965 وحتى 1982، أو مع تقديم اليورو في الأسواق، أو مع ارتفاع سعر الين الياباني، أو اقتحام اليوان الصيني للأسواق العالمية.

لم تتغير القاعدة، وإنما سمح بتداول بعض العملات مقابل بعضها البعض بصورة مباشرة، في أسواق ضيقة أغلب الوقت، وبقي سعر كل منها مقابل الدولار هو المحدد الأكبر لسعرها مقابل بعضها البعض.

وفي كل الأحوال، لم يكن الروبل الروسي ولا الجنيه المصري من العملات التي وجدت لها تلك الأسواق. لم يحدث ذلك في أقوى حالات أي منهما أمام الدولار، وبالتالي لا يمكن أن نتوقع حدوثه مع اقترابهما من أضعف حالاتهما على الإطلاق.

ومع ورود أخبار بتفكير البنك المركزي الروسي في الحصول على قيمة صادراته لمصر بالروبل الروسي، تصور البعض أن في هذا تخفيفا من الطلب على العملة الأميركية في مصر، ونسوا أو تناسوا أن المصريين لا يمكنهم الحصول على الروبل إلا بطريقة من اثنتين: الأولى هي المعمول بها حالياً عند الحاجة لشراء الروبل، وهي الخاصة بشراء الدولار من الجنيه الذي نملكه، ثم شراء الروبل، باستخدام الدولار الذي حصلنا عليه، من البنوك الروسية.

أما الطريقة الثانية، فيمكن اللجوء إليها عند ورود الروبل إلينا في مصر، مع السائحين، أو من خلال تصدير بعض المنتجات أو السلع المصرية لروسيا. ووقتها لن نتمكن من الحصول على روبل، إلا بقيمة ما بعناه لروسيا أو دفعه لنا سائحوها، لتتحول العملية إلى صورة شبيهة بعمليات المقايضة، التي كان تتم في عصور سابقة.

تستورد مصر من روسيا مجموعة من السلع والمنتجات، منها القمح وحبوب أخرى، ولحوم وبعض المدخلات التي تدخل في الصناعات البترولية. وقال عضو باتحاد الغرف التجارية المصرية إن حجم واردات مصر من روسيا سنويا يقارب 7,5 مليارات دولار، بينما الصادرات المصرية لها تمثل ما يقرب من 2 مليار دولار!

ولو طلبت روسيا من مصر دفع قيمة وارداتها بالروبل الروسي، فلن تجد مصر حلاً إلا سد الفجوة من خلال شراء الفارق بين صادراتها إلى روسيا وارداتها منها، ولن يمكنها ذلك إلا إذا وفرت الثمن المطلوب دفعه بالدولار، وهو ما يعني أن الخطوة لا يمكن أن تساعد في تخفيف الطلب على الدولار في مصر، كما زعم البعض، ومنهم أعضاء في شعبة الاستيراد باتحاد الغرف التجارية المصرية، أي الذين هم أولى بها صلياً.

الأرقام المذكورة أعلاه لا تعني أننا خففنا الطلب على الدولار بقيمة صادراتنا لروسيا البالغة (2 مليار دولار)، لأن استخدام هذا المبلغ في تخفيض إجمالي المبلغ المطلوب شراؤه، من 7,5 مليارات دولار إلى 5,5 مليارات دولار، يعني في نفس الوقت أننا حُرمنا من 2 مليار دولار كانت توجه إلى البنك المركزي المصري.

النتيجة إذا واحدة، سواء دفعنا قيمة وارداتنا بالدولار الأميركي، أو بالروبل الروسي، ولن تتأثر الأزمة في مصر باستخدام إحدى الطريقتين بدلاً من الأخرى، ولن تحل أزمة مصر إلا بتقييد الواردات بما لاستيراده ضرورة قصوى، أو بزيادة الصادرات، لتضييق فجوة الميزان التجاري، والحساب الجاري، وميزان المدفوعات، وأي حلول تتجاهل تلك الفجوات، أو تبحث عن حل بعيد عنها، لن تجدي، أقسم لكم.

نقطة أخيرة، هي أن البعض تصور أن إدراج الجنيه المصري في العملات المسعرة في البنوك الروسية يعني أن المستورد المصري ربما يستطيع دفع قيمة البضائع التي يشتريها من روسيا بالجنيه المصري، وهو ما لا أتصور أنه مطروح، أو يمكن أن يطرح قريباً، لا في روسيا ولا في غيرها.

وللتذكرة، الجنيه المصري كان من العملات المسعرة في البنوك في العديد من الدول العربية، وفي مقدمتها السعودية، بل وفي البنوك الإنكليزية في بعض الأحيان، فلم يمنع ذلك الأزمات، ولم يسمح لنا بدفع قيمة الواردات بالجنيه المصري، ولم تتردد البنوك في الدولتين في إيقاف أي تعامل بالعملة المصرية مع كل اقتراب من أزمة عملة شهدناه خلال العقود الأخيرة.

ارتفاع الأسعار يفاقم الجوع في آسيا

ذكرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ووكالات أممية أخرى في تقرير مشترك، أن أعداداً متزايدة من سكان قارة آسيا يفتقرون لما يكفي من الطعام مع زيادة معدل انعدام الأمن الغذائي بسبب ارتفاع الأسعار وتفاقم الفقر. وأفاد التقرير بأن ما يقرب من نصف مليار شخص، أي أكثر من ثمانية من كل عشرة منهم في جنوب آسيا، عانوا من نقص التغذية عام 2021، بينما يعاني أكثر من مليار شخص من انعدام الأمن الغذائي من درجة معتدلة إلى شديدة.

وعالمياً، ارتفع انتشار انعدام الأمن الغذائي إلى أكثر من 29% في عام 2021، بعد أن كان 21% في 2014. جاء في التقرير، أن جائحة فيروس كورونا كانت بمثابة انتكاسة كبيرة، وتسببت في خسائر وتعطيل جماعي للوظائف، كما أدت الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والأسمدة، ما جعل من المستحيل توفير نظام غذائي مناسب للملايين. التقرير خامس عملية فحص سنوية تقوم بها منظمات «الفاو» و«اليونيسف» و«منظمة الصحة العالمية» و«برنامج الأغذية العالمي» حول انعدام الأمن الغذائي والجوع، وفق وكالة أسوشييتد برس، أمس الثلاثاء.

وأشار التقرير إلى أنه لم يتحقق أي تقدم في التخفيف من وطأة الجوع وسوء التغذية، وتدهور الوضع مع فقدان أعداد متزايدة من الناس لمواردهم كي يحصلوا على ما يكفي من الطعام.

(أسوشييتد برس)

نازحون أفغان يواجهون ظروفا معيشية قاسية قرب مزار شريف (الأناضول)

منظمة تجارية بإشراف رئاسي في إيران

صادرات إيران غير النفطية ترتفع بما يقارب الثلث في تسعة أشهر (Getty)

طهران ـ **العربي الجديد**

أعلن المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي بهادري جهرمي، عن اعتزام الحكومة فصل مجموعة التجارة عن وزارتي الزراعة والإيراني تشمل مجال الاقتصاد أيضا. نحن أمام حرب وهجوم وقد شكلت الحكومة مقراً لمواجهة هذه الحرب بإشراف البنك المركزي». وأشار إلى أن للحكومة استراتيجية جديدة بشأن السياسة الخارجية، موضحاً: «بدلاً من الالتفات إلى 4 أو 5 دول، تفتح الجمهورية الإسلامية أبوابها لجميع الدول... للأسف في الماضي، كانت علاقاتنا التجارية أقل مع دول الجوار، إلا أنها تضاعفت 5 مرات (منذ تولي الحكومة الحالية مهامها قبل 16 شهراً) وكان الميزان التجاري بشكل عام إيجابياً».

مشروع قانون بذلك بصفة عاجلة إلى مجلس الشورى الإسلامي. وأضاف أنّ «الحرب الهجينة لأعداء الشعب الإيراني تشمل مجال الاقتصاد أيضا. نحن أمام حرب وهجوم وقد شكلت الحكومة مقراً لمواجهة هذه الحرب بإشراف البنك المركزي». وأشار إلى أن للحكومة استراتيجية جديدة بشأن السياسة الخارجية، موضحاً: «بدلاً من الالتفات إلى 4 أو 5 دول، تفتح الجمهورية الإسلامية أبوابها لجميع الدول... للأسف في الماضي، كانت علاقاتنا التجارية أقل مع دول الجوار، إلا أنها تضاعفت 5 مرات (منذ تولي الحكومة الحالية مهامها قبل 16 شهراً) وكان الميزان التجاري بشكل عام إيجابياً».

جنوب أفريقيا تطلب إمدادات كهربائية سريعة

جوهانسبرغ ـ **العربي الجديد**

طلبت جنوب أفريقيا من شركة «كاباورشيب» التركية الاستفسار بشأن إمكانية تأمين إمدادات كهرباء إضافية، في ظل ما تعانيه الدولة الأفريقية من أطول انقطاعات كهرباء تشهدها على الإطلاق، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر، بحسب وكالة بلومبيرغ الأميركية. يأتي طلب جنوب أفريقيا عقب تعثر شراء 1220 ميغاواط كهرباء للطوارئ من الشركة، في الصفقة الغارقة بمعارك قانونية.

وقد تُرسل الشركة التركية محطاتها، التي تنتج كهرباء بواسطة مولدات محمولة فوق ظهر السفن، وتزود جنوب أفريقيا بما يراوح بين 700 - 800 ميغاواط خلال 3 أشهر، حسبما قال أشخاص طلبوا عدم الكشف عن هويتهم. ويتعرض رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوزا، لضغوط متزايدة وسط تصاعد المطالب للحد من أزمة سببت انقطاع الكهرباء 10 ساعات أو أكثر يومياً. وبينما لا يبدو واضحاً ما هو السند القانوني الذي قد تلجأ إليه الحكومة لتأمين الكهرباء من «كاباورشيب»، قالت لجنة أزمة الطاقة، التي شكلها رامافوزا، الأسبوع الماضي، إن الحكومة تدرس إصدار «تشريع طارئ» يُسارع بالحصول على إمدادات الكهرباء.

انقطاع الكهرباء يصل إلى عشر ساعات يومياً (Getty)

ومنذ العام الماضي وحتى الآن، قطعت شركة الكهرباء الحكومية الكهرباء لمدة 205 أيام، في ما يُعرف محلياً بفصل الأحمال، وسط تزايد الأعطال المتكررة التي تضرب محطات الكهرباء العاملة بالفحم، وتديرها شركة الكهرباء الحكومية «إيسكوم هولدينغز». يؤدي استمرار انقطاع الكهرباء إلى تراجع ثقة المستثمرين في جنوب أفريقيا، فيما انعكس ذلك على أحدث البيانات، التي تكشف عن انخفاض الرهان على معاودة صعود العملة الوطنية «الراند» المتراجعة إلى أدنى مستوى في شهرين.

وتمد سفن «كاباورشيب»، التي تستخدم الغاز الطبيعي المسال، العديد من الدول في أفريقيا وأماكن أخرى بالكهرباء. ورغم دعم وزارة الموارد المعدنية والطاقة إمداد الشركة التركية للدولة بالكهرباء، سبّبت دعاوى قضائية واعتراضات نشطاء على الصفقة، إذ كان التحفظ يتمثل بطول مدة عقد الطوارئ إلى 20 عاماً.

وفي رسالته الأسبوعية إلى الأمة، يوم الاثنين الماضي، قال رامافوزا: «نستخدم كل الوسائل المتاحة، وندعو كل الموردين إلى إمداد الشبكة بالكهرباء على وجه السرعة».